الأهرام

المصدر: السياسة الدولية

التاريخ: ١ يوليو ١٩٩٢

المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة

اسامة المجدوب

نشأ مفهوم السيادة الوطنية للدولة بصورة مستقرة منذ ميلاد التوصيف القانونى للدولة فى القرن السادس عشر، وبينما تعددت المدارس الفكرية وقتئذ لجتهادا فى تعريف السيادة الداخلية للدولة ارتباطا بالتنظيمات الاخرى، بدا توافق لراء مختلف المفكرين على كون مبدأ السيادة الخارجية للدولة فى مواجهة الدول الاخرى بمثابة المرادف فى مجمله لمفهوم الاستقلال، الذى يتشىء حقوق الدولة والتزاماتها تجاه الدول الاخرى فى لطار مبدأ المساواة بين الدول والاقدام المتبادل لعناصر كل منها.

ووصولا الى القرن الحالى، ظل مفهوم السيادة الوطنية المطلقة للدولة سائدا بصورة لم تستدع طرحه للنقاش او النظر فى تعديله، برغم ماشهده القرن من اعتداءات وحروب وخرق عن قبل بعض الدول لسيادة واستغلال دول اخرى ليتحفظ مفهوم السيادة بمكانته كحجر الزاوية فى سبيل حسم النزاعات وحلها، وتحديد صاحب الحق والمعتدى.

ولقد ادى قيام التجمعات الدولية، والتى تبلورت صورتها النهائية فى شكل منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥، الى ادخال عنصر جديد على عناصر تعريف السيادة الوطنية للدولة وتحديد نطاقها، ليطرح تصورا لحدود السيادة الوطنية للدولة الفردية فى مواجهة التجمع الدولى، وهو الطرح الذى اشترط من ناحية، تمتع الدولة بالسيادة للانضمام للتجمع، بينما عمد من ناحية اخرى الى تقليص تلك السيادة عن صورتها السابقة المطلقة، بحيث لاينشأ تعارض بين مصالح الدولة الفردية ومصالح الجماعة الدولية فى اطار التنظيم الدولى. مؤكدا فى ذات الوقت على ضرورة احترام الدول لسيادة الدول الاخرى وسلامة اراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية. او بمعنى اكثر ايجازا: ان ميلاد التنظيم الدولى عمد من ناحية الى تاكيد وترسيخ سيادة الدولة الفردية فى مواجهة الدول الفردية الاخرى بينما من ناحية اخرى تقليص جانب من تلك السيادة فى مواجهة التجمع الدولى بهدف الحفاظ على السلم والامن الدوليين والتعاون بهدف تحقيق الرخاء.

وببزوغ عقد التسعينات معلنا انتهاء ثنائية القطبية والحرب الباردة معا، اصبح من المنطقى ان تتبوأ الامم المتحدة دورا اكثر فاعلية وحسما على صعيد ترتيب العلاقات الدولية وتسوية النزاعات والأزمات الطارئة على العلاقات بين الدول، وهو التطور الذى تمت ترجمته عمليا، ولأول مرة فى صورة موقف دولى موحد ابان تفجر

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

احداث الخليج من جراء الغزو العراقى للكويت ، وتوافق الارادة الدولية وقتئذ فى مواجهة العراق حماية لسيادة دولة الكويت المستقلة وسلامة اراضيها . مما جاء مبشرا بعصر جديد يمارس فيه المجتمع الدولى ، بصورته الجماعية ، دورا اكثر ايجابية وفاعلية على صعيد تسوية النزاعات وحل الازمات الاقليمية ، اذا ماجازت تلك التسمية على احداث الخليج والاحداث الدولية .

وبرغم الجوانب العديدة التى اكتنفت الغزو العراقى للكويت ، والموقف الدولى منه وتداعيات هذا وذاك ، سواء على الساحة الدولية او الاقليمية ، فانه ينبغى التوقف لوهلة عند هذا الحدث لتدارك اثاره على الوضع الدولى العام ، وما اضفاهمن تعديل وتطوير على النمط الدولى لمعالجة الازمات وكيفية التعامل معها من منظور علاقة السيادة الوطنية للدولة بالدور الجماعى الدولى والعكس ، ومايطوى عليه كل ذلك من عناصر ومتغيرات جديدة ادخلت على علاقات القوى وتوزيع الادوار الدولية مع دخول الامم المتحدة كطرف او لاعب اساسى فى هذا المجال . ويمكن ايجاز تلك التداعيات من هذا المنظور فى ثلاث نقاط رئيسية :

اولا : شكلت ازمة الخليج نقطة تحول عن النمط الدولى السائد فى العلاقات الدولية والذى اقتصر فيه الدور الجماعى على التاييد والرفض والادانة اللفظية ، وعن الدور التقليدى السابق للأمم المتحدة التى لم يسبق لها تنسيق عمل عسكرى متكامل من عدة اطراف دولية متباينة لدرء العدوان ومعاقبة المعتدى ، وهو مايمكن وصفه ايضا باعادة بث الروح فى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، ومايفرضه من قرارات ملزمة وتدابير عقابية .

ثانيا : رغم اللجوء الى العمل العسكرى كسبيل لحل ازمة الخليج ، نجد ان موقف الامم المتحدة قد تاسس من منظوره القانونى على اساس مبدأ احترام السيادة والاستقلال للدول وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود امنة ، وهو ما اكسب دور الامم المتحدة ورد الفعل الدولى مشروعيته ، فلم يفسر وقتئذ موقف المنظمة الدولية على انه تقليص لسيادة العراق فى مواجهة ارادة المجتمع الدولى ، ولكن على كونه حماية لسيادة الكويت واستقلها .

ثالثا : واخيرا فلقد اتاحت احداث الخليج ، بجانب الاحداث والمتغيرات العالمية الاخرى ، ارضية راسخة لتاكيد زعامة امريكية شبه مطلقة للعالم ، ونفوذ امريكى عالمى منفرد - ولو لفترة - انعكس بالتبعية وبصورة مباشرة على توجيهات المنظمة الدولية وطبيعة قراراتها واولوياتها ، والتى تعكس مباشرة منظومة موازين القوى والوضع الدولى السائد طبقا لطبيعة كل عصر .

ولكن ..اذا ماتناولنا هذا الحدث وتداعياته بمنظور ادق ، نجد أن ازمة الخليج تشكل اول ترجمة عملية للتوجه الجديد الذى تتبناه الولايات المتحدة ، نحو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة المنفردة فى مواجهة مايسمى بالارادة الدولية ، وضعا فى الاعتبار مدى استقلالية تلك الارادة من عدمه عن مقتضيات المصلحة الذاتية لدولة ما .. ذات نفوذ عالمى مؤثر وقوى .

ولقد بدا هذا التوجه بوضوح من خلال الالتزامات التى قطعها العراق على نفسه عقب استسلامه ، من واقع قرارات المنظمة الدولية ، خاصة على صعيد تدمير كافة عناصر تسليحه الاستراتيجى ووسائل انتاجه ، وفتح الباب على مصراعيه دون قيد او شرط امام لجان التفتيش والازالة ، بحجة تهديد العراق للسلم والأمن الدوليين ، رغم امتناعه طوال فترة الحرب وحتى الهزيمة عن استخدام هذا النوع من الاسلحة واقتصار الأمر على مجرد التهديد باستخدامها من قبيل المناورة ، فى وقت تحتفظ دول عديدة بالمنطقة ، وعلى راسها اسرائيل بتسليح استراتيجى هائل دونما ادنى تعرض او اعتراض من قبل المجتمع الدولى وبالتبعية المنظمة الدولية .

وبالتالى ، فانه بالرغم من كون الموقف الدولى تجاه العراق يعد موقفا مشروعا وعادلا فى اطاره القانونى ، استنادا الى الاجماع ومشروعية قرارات مجلس الامن فى هذا الشان ، الا أنه من الناحية العملية قد تعدى حدود المشروعية فى اتجاه تقليص سيادة العراق على ارضه ومواطنية ومصلحته القومية من خلال اسلوب تنفيذ ما استقرت عليه الارادة الدولية ، وحدود التطبيق العملى لقرارات المنظمة الدولية ، سواء وقت الحرب او ما اعقبها من ترتيبات .

وفى هذا الاطار .. وبالنظر الى المظلة القانونية التى اتخذت من خلالها التدابير ضد العراق ، رغم التجاوزات التى اشرنا اليها فيما يخص الجانب التنفيذى الفعلى لتلك التدابير ، ثم انتهاء احداث الخليج دون اى اعتراض من قبل اى طرف من اطراف المجتمع الدولى فيما يخص التجاوزات ، ودور الولايات المتحدة وراء كل ذلك ، الأمر الذى يمكن معه وصف ماحدث ضد العراق على انه عمل عسكرى امريكى اكتسب مشروعيته من خلال تلك المظلة القانونية الدولية ، اصبح من الهام للولايات المتحدة تقنين النمط الجديد الذى ابتكرته فى ازمة الخليج ، فيما يخص الدور الظاهرى للمنظمة الدولية ، ومايكسبه من شرعية للدور الامريكى المحرك له فى شتى بقاع الأرض ، ومن هذا المنطلق جاءت قمة مجلس الأمن فى ٣١ يناير من العام الحالى ، لتشكل توصياتها مظلة قانونية دولية دائمة لاطلاق يد الولايات المتحدة فى توجيه وادارة العالم ، ولكن بصورة ظاهرها قانونى ، بما يتيح لها مكافأة الحليف ومعاقبة المرتد والخارج عن السطوة الامريكية ، وتصفية حساباتها مع انداد العصر المنصرم او من تبقى منهم واعادة ترتيب الاوضاع الدولية بما يتلاءم مع الرؤية الامريكية

ولقد انتهت تلك القمة الى وضع تصور لاطار جديد

www.ethraadl.com

لضوابط العلاقات الدولية يتماشى فى مجمله مع مقتضيات الزعامة الامريكية المطلقة للعالم ، متجاهلا التطلعات الفردية للدول المختلفة ، والعوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية التى تحكم فى حالات عديدة توجهات الدول واولوياتها ومقتضيات مصلحتها القومية ، بينما ارست القمة الخطوط العريضة لمبادىء عامة تتماشى مع التصور والمعيار الامريكى لتعريف وتصنيف العضو الصالح من العضو الطالح فى المجتمع الدولى ومحاسبته على هذا الاساس ، وتتضمن تلك المبادىء :

اولا : رفض البناء الايديولوجى كأساس للعلاقات الدولية ، لانتهاء عصر الايديولوجيات المتباينة ، واذا كان من الضرورى وضع اساس ايدلوجى للعلاقات فليكن قوامه الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرية الانتخابات ونزاهتها .

ثانيا : التأكيد على اهمية العمل الجماعى ضد الارهاب والنظم المساندة له سواء استدعى هذا العمل مجرد فرض العقوبات والحصار الاقتصادى ، او اللجوء الى القوة العسكرية .

ثالثا : تقوية دور مجلس الامن ، بصورته الحالية ، وتوسيع نطاق صلاحيات السكرتير العام للأمم المتحدة ، باعتبارها الالية المنوط بها الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الانسان .

رابعا : البدء فى تطبيق مبدأ « الدبلوماسية الوقائية » التى تتنبأ بالازمات وتتصدى لها قبل وقوعها .

وبرغم ماييدو فى تلك المبادىء الاربعة من تماشى قد يصل الى حد التطابق مع نص وروح ميثاق الامم المتحدة ، الأمر الذى يدعو على التساؤل عن اهمية عقد المؤتمر من عدمه واصداره لتوصيات تضمنها ميثاق الامم المتحدة بالفعل ؟ الا ان القراءة بين السطور تلقى الضوء على الجانب الاخر من تلك المبادىء الذى يتيح تكريسها لخدمة المصلحة الامريكية فى المقام الاول ، فدعونا نستعرضها معا :

اولا : يتيح رفض البناء الايديولوجى كمدخل للعلاقات الدولية الفرصة للولايات المتحدة لتأكيد عدم ظهور ايديولوجيات جديدة تتعارض مع التوجه الامريكى العام ومصالحه ، فى ضوء بروز قوى جديدة على الساحة الدولية قد تجلب مفاهيم جديدة ، بما يعطى الولايات المتحدة الاساس القانونى لمعاداة اية نظم او دول تسعى لاعتناق ايديولوجية مغايرة ، واكساب هذا العداء ومايفرزه من اجراءات صفة الشرعية الدولية ، لتعارضه مع الارادة الدولية الرافضة لتباين الايديولوجيات كأساس للعلاقات الدولية ، استنادا لتوصيات قمة مجلس الامن .

وبرغم الظاهر الايجابى فى الدعوة لاعتناق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان كمنهاج وحيد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

للعصر الحالى ، وما قد تلقاه تلك الدعوة من هوى فى النفوس ، تكمن خطورة هذا التوجه ليس فقط فى إمكان تعارضه مع الظروف القائمة فى العديد من الدول والتى قد تجعل الوقت غير ملائم لتطبيق مثل هذا التوجه ، ولكن أيضا فى امكانية استخدام تلك العناصر لخلق ذرائع جديدة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول ، حيث تعد تلك الأمور من صميم الشئون الداخلية التى تندرج ليس فقط تحت مفهوم السيادة الخارجية للدولة والذى بدأ بالفعل فى التلاشى ، ولكن أيضا مفهوم السيادة الداخلية للدولة وحقها فى اختيار نظامها السياسى ، وهو ما لم يسبق المساس به على هذا النحو ، الأمر الذى يفتح الباب امام امكانية فرض العقوبات ، او حتى شن الحروب ضد الدول التى تسوجب تركيبتها الداخلية ونسيجها الاجتماعى والثقافى والعقائدى تطبيق سياسات مرحلية تتعارض مع المفاهيم الواردة بتوصيات القمة ، بما يعنى إختصارا : مصادرة حق الدولة المنفردة فى إعتناق فلسفة قومية تتماشى مع طبيعة مجتمعها ، مع إعطاء الحق للدول ذات النفوذ وعلى رأسها الأعضاء الدائمون فى مجلس الامن فى إملاء فلسفة معينة على سائر الدول ، حتى ولو ادت تلك الفلسفة الى الاضرار بمصلحة الدولة المنفردة ، بدعوى حماية الديمقراطية وحقوق الانسان .

ثانيا : بينما لا يوجد خلاف من حيث المبدأ بين دول العالم كافة على ضرورة نبذ الارهاب ومكافحته بهدف القضاء عليه فى شتى صوره ، تأتى التوصية الخاصة بأهمية تنسيق العمل الجماعى ضد الارهاب والنظم المساندة له وعدم استبعاد اللجوء للقوة ، لتفتح الطريق امام تفسير مفهوم الارهاب والمعايير التى تطبق لتحديد الاطراف أو النظم المساندة له ، والجهة المنوط بها القيام بتلك الدور وصلاحياتها ، وكل تلك أمور غير محددة المعالم ، الامر الذى ينشىء الذريعة القانونية المشروعة لدولة او مجموعة من الدول لاتخاذ التدابير للاضرار بمصالح دول أخرى ، او إستئناس نظمها وكسر شوكتها بحجة مساندتها للارهاب ، مما يضيف مزيدا من التحول نحو سلب الدولة حقها فى ممارسة سيادتها على اراضيها ورعاياها ، وتعريض مصالحها الحيوية للضرر سواء سياسيا او إقتصاديا ، على غرار ما تواجهه ليبيا الآن من مخاطر وعقوبات لاتهامها بمساندة الارهاب ، وهو ما سنعرض له لاحقا .

ثالثا : أما التوصية الخاصة بتقوية دور مجلس الأمن وتوسيع نطاق صلاحيات سكرتير عام الامم المتحدة ، فيرغم تمشيها فى مجملها مع التوجه الدولى الجديد لعالم ما بعد الحرب الباردة لتقوية دور المنظمة الدولية وزيادة فاعليتها بهدف تفويت الفرصة على طرف وحيد بفرض هيمنته وسيطرته وإملاء ارادته على دول العالم كافة ، فإن واقع الأمر يختلف كلية عن ظاهره ، فلقد برزت

www.ethraadl.com

الولايات المتحدة بالفعل كقوة عظمى وحيدة تبسط نفوذها بشتى السبل ، كما أن المجلس الأمن بتركيبته الحالية لا يعكس مقتضيات الواقع العالمى الجديد بل ويتعارض مع الارادة الدولية الفعلية وتطلعاتها لانهاء عصر الهيمنة والنفوذ ، فاصبح إقتصار العضوية الدائمة وبالتبعية (حق الفيتو) على الدول الخمس فقط أمرا يسهم فى الاخلال بالتوازن الدولى ، خاصة بعد ظهور دول كالمانيا واليابان كقوى إقتصادية كبرى وتطلعات الدول الكبرى فى افريقيا وامريكا اللاتينية لتمثيلها بمقعد دائم فى مجلس الامن خاصة بعد إختفاء الاتحاد السوفيتى ، وقصر روسيا ، الوريث الشرعى للمقعد السوفيتى بالمجلس ، إستخدام حق الفيتو على الأمور التى تضر بمصالحها فقط ، الامر الذى يجعل من مجلس الأمن بتركيبه الحالى اداة طيعة فى يد الولايات المتحدة تستخدمها كيفهما تشاء لتنفيذ سياساتها وفرض تصوراتها تحقيقا لمصالحها الذاتية ولكن بشكل ظاهرة قانونى يحظى بتوافق دولى متمثلا فى مجلس الامن بصلاحياته التى قد تمس بشكل مباشر حق الدولة فى ممارسة السيادة .

رابعا : يبقى تطبيق مفهوم الدبلوماسية الوقائية ، وهو المفهوم الذى تعنى ترجمته حرفيا بذل الجهود والمساعى الدبلوماسية المبكرة بهدف منع وقوع النزاعات والذى لو جاز تطبيقه من هذا المنطلق تكفى العالم شر حروب وأزمات عديدة وهو الامر الذى يمكن تحقيقه من خلال إعادة بناء مجلس الأمن بحيث يضم فى عضويته الدائمة الدول الكبرى ذات الثقل الاقليمى المؤثر على النحو الوارد فى البند السابق بما يكفل تمثيل كافة المناطق الجغرافية بنفس الدرجة فى المجلس ، وبالتبعية ترجيح وجهات النظر التى تكفل تحقيق السلم والاستقرار ، وليست تلك التى تغلب مصالح الدول ذات النفوذ العالمى ، على مقتضيات المصلحة العامة للمجتمع الدولى .

أما إتباع السبل الوقائية فى ظل الواقع العالمى الحالى والبناء القائم لمجلس الامن يعنى إزالة المزيد من القيود المفروضة على حرية الدولة العظمى فى التدخل بشكل قانونى ظاهر فى اى دولة وفى اى منطقة من العالم ، ليس فقط لرد العدوان او حماية الديمقراطية او مكافحة الارهاب ، وهى الذرائع القانونية المستحدثة للتدخل ، ولكن أيضا لمنع تفجر النزاعات تطبيقا لهذا المبدأ ، واستنادا الى الاشتباه فى نوايا وتوجيهات دولة ما قد تؤدى الى نشوب نزاع ، نحى جانبا الخلافات الحدودية والتى كانت من قبل السبب الرئيسى وراء تفجر الصراعات ، مما قد يصل بالامور الى حد إرغام دولة على تعديل حدودها تجنبا لتفجر النزاع المسلح ، ونزولا على الارادة الدولية من خلال قرارات ملزمة يصدرها مجلس الأمن ، الأمر الذى يصادر على مفهوم السيادة الوطنية

www.ethraadl.com

ككل ويجعل منه مجرد مصطلح من مصطلحات التراث السياسى . وبرغم تأسيس المفهوم على شقين ، أولهما الدبلوماسية التى تشكل الوسيلة وثانيهما الوقاية التى تمثل الهدف ، فالمرجح فى ظل الوضع الدولى السائد ان يستقر التفسير على ان الهدف ـ وهو الوقاية من نشوب الصراعات ـ يبرر الوسيلة وبالتالى فليس بالضرورة ان تقتصر على السبل الدبلوماسية .

وبعد ان اختبرت الولايات المتحدة قدرتها على انجاح مسعاها الرامى الى تقليص سيادة الدولة الفرد لحساب الجماعة من خلال إدارتها لأزمة الخليج ، ثم تقنين هذا المسعى فى صورة توصيات عن قمة مجلس الامن ، اصبح من الضرورى البدء فعليا فى تطبيق هذا النمط الجديد بهدف ترسيخه وتأكيده ، لجاءت الازمة المثارة ضد ليبيا بسبب حادثة الطائرة ، وتداعياتها لتشكل الترجمة العملية للنجاح الامريكى فى إنهاء عصر السيادة الوطنية المطلقة للدولة ، وتقنين هذا الوضع بصورة نهائية .

فلقد قامت الولايات المتحدة بإستصدار قرار من مجلس الأمن فى ٢١ يناير من العام الحالى برقم ٧٣١ ـ اى بعد قمة المجلس بشهرة ايام يلزم ليبيا بتسلم المتهمين فى حادث تفجير طائرة بان أمريكان عام ٨٨ أعقبه قرار آخر فى ٣١ مارس رقم ٧٤٨ اى بعد قمة المجلس بشهرين ـ ينص على فرض عقوبات محددة ضد ليبيا تسرى من تاريخ ١٥ إبريل ـ لتقاعسها عن تنفيذ القرار الاول . ونصت فى قرار العقوبات على انه صدر تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بما يجعل منع قرارا ملزما لكافة الدول اعضاء الامم المتحدة ، إعمالا لأحكام المادة ٢٥ من الميثاق والتى تلزم الدول الاعضاء بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها ، والمادة ٤٩ التى تنص على تعاون الدول الأعضاء فيما بينها لتنفيذ قرارات المجلس .

وهنا تثار عدة نقاط هامة تسترعى الانتباه حول تلك الأزمة :ـ

اولا : تعد ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، استندت فى رفضها تسليم المتهمين من مواطنيها الى القوانين الوطنية التى تمنع تسليم المواطن الليبى المتهم لأى جهة اجنبية لمحاكمته ، وتقضى بضرورة محاكمته امام المحاكم الليبية وفى حالة إدانته توقع عليه العقوبات الواردة بالقانون الوطنى .

ثانيا : تعد ليبيا واحدة ضمن دول عديدة تكفل قوانينها نفس الضمانات لمواطنيها فيما يخص تسليمهم لجهات اجنبية ، ولكن هذا لم يمنع صدور قرار مجلس الامن وتصويت عشر دول من اعضاء المجلس لصالح قرار العقوبات ومن بينهم ـ على سبيل المثال ـ فنزويلا التى كانت تترأس المجلس فى دورها وقت صدور القرار ، والتى تمنع قوانينها تسليم المواطن الفنزويلى لأية جهة اجنبية

www.ethraadl.com

لمحاكمته الا فى حالة وجود اتفاقية ثنائية لتبادل المتهمين .

ثالثا : صدر قرار العقوبات ضد ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وهو الفصل الخاص بالقرارات الملزمة والتدابير العقابية والتى يقتصر استخدامها على حالات الحروب والنزاعات الدولية - على غرار ازمة الخليج - وليس فى حالات على مستوى الازمة الليبية الامريكية ، التى كان ينبغى ان تصدر قرارات المجلس بشأنها تحت الفصل السادس من الميثاق الخاص بالتوصيات والقرارات غير الملزمة .

ودون النظر إلى الفترة الزمنية المنقضية منذ تاريخ الحادث وحتى تاريخ نظر مجلس الامن للمسألة ، نجد بداية ، ان المطلب الامريكى - البريطانى المشترك لليبيا بضرورة تسليم مواطنيها للمحاكمة هو مطلب يتعارض شكلا وموضوعا مع قواعد القانون الدولى لتعارضه مع القانون الليبى ، وغياب اتفاقية ثنائية لتبادل المتهمين ، الامر الذى يشكل مساسا مباشرا لسيادة ليبيا على رعاياها ، ولا تقتصر خطورة الازمة على ذلك فقط ، ولكنها تكمن فى نجاح الولايات المتحدة فى تقنين مطلبها غير المشروع من خلال مجلس الامن ، ثم فرض العقوبات ضد ليبيا لادعاء تأسس على اساس غير قانونى ، واخيرا إرغام دول العالم كافة للامتثال لارادتها التى ترتدى ثوب الارادة الدولية فيما يمكن اعتباره تحديا سافرا لتلك الارادة ، وتجاهلا تاما لقواعد القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول وتقضى باحترام سيادتها الوطنية .

ومن هنا نستخلص ان المنطق الذى يحكم العلاقات الدولية اليوم ابعد ما يكون عن وصفه بالمنطق القانونى المشروع ، رغم محاولات تقنينه وإضفاء الشرعية عليه كما انه لم يعد منطق توازن القوى والردع المتبادل والذى ساد العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة ، إنما هو منطق القوى المنفردة التى تحظى بها الولايات المتحدة دون رادع أو رقيب فنجد ان الولايات المتحدة تناصب

www.ethraadl.com

ليبيا العداء وتفرض ضدها العقوبات لرفضها تسليم مواطنيها للمحاكمة فى دولة اجنبية بما يخالف قوانينها ، بينما نكتفى بالاعتذار عن اسقاط قواتها لطائرة مدنية ايرانية اثناء حرب الخليج وقتل ٧٩ من ركابها بحجة ان ذلك كان خطأ غير مقصود ، وتناصب كوبا العداء وتفرض عليها الحصار الاقتصادى لغياب الديمقراطية عن نظامها السياسى الشيوعى ، بينما توطد علاقاتها التجارية بالصين معقل الشيوعية فى عالم اليوم ، وينادى البعض فى الولايات المتحدة بمنحها مرتبة الدولة الاكثر تفضيلا تجاريا ، وتهدد الولايات المتحدة العراق بمعاودة شن الهجوم ضده إذا لم يمتثل لعملية تدمير كافة عناصر تسليحه الاستراتيجى ووسائل إنتاجه بينما تدعم البرنامج النووى الاسرائيلى ، او تغمض العين عنه على اقل تقدير ، فالمسألة اذن ليست مسألة مبادىء عامة لنظام عالمى جديد ، ولكنها فى الواقع عملية فرض لمبادىء مستحدثة ، تحمل مفاهيم جديدة ذات صياغات مرنة تحتمل التفسير وتتيح فرصة وتتيح فرصة الانتقاء والتمييز وإزدواجية المعيار طبقا لمقتضيات المصلحة الامريكية المطلقة ، والتى اقتضت فى تلك المرحلة اضفاء الشرعية على ممارسات الهيمنة الامريكية من خلال إستئناس المنظمة الدولية ، وتقليص السيادة الوطنية للدول ، وإستحداث المزيد من الذرائع ذات الصبغة القانونية المشروعة التى تعطى للولايات المتحدة فرصة التدخل فى اى دولة ، فى اى وقت وبالصورة التى تراها ملائمة ، إعمالا لواحدة من تلك الذرائع ، معلنة بذلك انتهاء عصر السيادة الوطنية المطلقة ، وتقليص مفهوم السيادة ككل من خلال جعل مجلس الامن بمثابة سلطة عليا تدير شئون العالم .. ولكن طبقا للرؤية الامركية ، وليس نزولا على الارادة الدولية ، التى إبتعد بها الواقع العالمى اليوم عن موضع التنفيذ وحصرها فى نطاق الطموحات .. والآمال المنشودة للدول .. ربما انتظارا لعصر اخر جديدا □ .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية